وازلية الامكان ودوامه لاستدعاء امكان الازلية وامكان الدوام هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام **قوله** فقائل اشارة الى
انه يلزم شائبة من الايجاب وهذا الايجاب لا يؤكده الاختيار اذ الايجاب الذي لوكده وهو الايجاب بعد الاختيار وهذا الايجاب معه كذا
في الحاشية الحق التبع ان اختيارية العقل يكفي فيها صدور الاثر بالارادة والايجاب صدوره للارادة والايجاب صدوره للارادة
ولا شك ان الاثر قد وجد تعلق الارادة به ووجوب تعلق الارادة لا يضر في اختيارية الاثر ولا في المقدورية والوجوب الذي
جاء في الاثر هو الوجوب بعد الاختيار وبعد تعلق الارادة ولم يجب من قبل والايجاب الذي جاء قبل الاختيار انما هو الايجاب
فقد بان لك ان من يادي الفعل الاختياري ما ليس باختياري كالعلم ونفس الارادة هذا هو الحق الصريح وهنا من الكلام
ما استوفيناه **قوله** في فواتح الرحموت شرح المسلم هذا التسلسل منقطع بانقطاع الاعتبار آه قد قرر الجواب بان المؤثر التام
في الحوادث حادث لان من جملة متممات العلة تعلق الارادة وهو حادث وعلة تعلق اخر وهكذا وهذا التسلسل في الامور الاعتبارية
لان التعلق امر اعتباري والتسلسل في الاعتباريات منقطع بانقطاع الاعتبار ولا يدل على هذا التقرير من القول بالاعداد في
التعلقات انها كانت مجتمعة وجودا فلا يفيد لان الكل في حكم حادث واحد فاذن لا بد من القول بتعاقب الحدوث في التعلقات
فاذن كل تعلق فوقاني مجدد للتعلق لاحق هذه السلسلة مثل ما يقول الفلاسفة في ربط الحادث بالقديم من سلسلة المعدات
ثم القول بان التسلسل في التعلقات منقطع بانقطاع الاعتبار لا يخرج عن كونه لان انقطاع هذا التسلسل يوجب انقطاع علل الحوادث
فينتفي الحادث بانقطاع الاعتبار ثم هذا التسلسل في جانب المبدأ وهو باطل سواء كانت الامور المتسلسلة اعتبارية او غيرها لانه
لم يصر على هذا الباري الفعال جاعلا لواحد من احاد هذه السلسلة ولا للحادث فعدم هذه السلسلة بتمامها رأسا ممكن وان كان
عدم البعض مع وجود البعض غير ممكن اذ لا محيل للعدم السلسلة رأسا لانه ليس في عدم المعلول مع بقاء انقطاع العلة ليس هذا العدم
محالا بنفسه فاذن هذا العدم جائز فلم يجب واحد من احاد هذه السلسلة لان الواجب بالاستحقاق عليه جميع انحاء العدم ولذا لم
يجب لم يوجد فيلزم ان لا يوجد حادث اصلا ولا يكون ان يقال ان القدر المشترك بين التعلقات قد وجب باقتضاء الباري
الفعال فاستحال التعلقات رأسا واما ارتفاع كل تعلق فقد استحال الوجود سابقا لان الباري عز وجل انما يؤثر بارادة
واختيار فلا بد من تعلق ارادة بهذا القدر المشترك وقد فرض التعلقات كلها حادثة نعم فيتعقل هذا اللفظ سفة في فتح هذا الحدوث
في سلسلة المعدات كما ستقف عليه ان شاء الله تعالى **قوله** يجوز ان يكون ذلك المرجح امرا اعتباريا آه قد عرفت انه قال في الحاشية

هذا بالنظر الى ما ذكر في الشبهة من لزوم التسلسل ومع قطع النظر عنه ليقع على تقدير حدوث المؤثرية يكون المؤثرية ومرجحا داخلين
في جملة الحوادث الا ان يقال لا محذور فيه فان خروجهما عنها ليس بواجب حتى يلزم كونهما داخلين وخارجين معا انتهى النظر وجوبهما
عنها ليس بواجب حتى يلزم كونهما داخلين وخارجين معا انتهى النظر خروجهما لان المؤثر في الحجة بما هو مؤثر خارج عنها فتامل
قوله فهو ان العدم المرجح آه قال في الحاشية ان المرجح هنا صورة علمية لان سبب الحركة الارادية صورة حاصلة في نفس المتحرك
فالمراد بعدم العلم بالمرجح عدمه بعد الاختيار اي عدم بقائه وحفظه **قوله** ارادة العبد تنتهي الى ارادة الله تعالى آه وعلى هذا ينتفي الترجيح
بلا مرجح لانه ترجيح بلا مرجح كما يجوز وكلام المحقق المحشي عليه **قوله** فانقلت المتكلمين قالوا بالصفات القديمة آه واجيب بانهم لم يدعوا
ان علة الحاجة الى المقتضي مطلقا الحدوث بل مقصودهم ان علة الحاجة الى المؤثر اي الجاعل المختار الحدوث وسيأتي ان القديم
لا يكون اثرا للمختار والصفات بقدمها ليست مختارا في المؤثر بل اختيارها الى المقتضي بالايجاب والمؤثر في اصطلاحهم اخص
من المقتضي فتامل **قوله** قلت مرادهم يكون الحدوث علة الحاجة آه وان اورد عليهم ان المحتاج في الحقيقة هو اصل الوجود لكونه
بعد العدم امر يعرض كما يحكم به النظر الصحيح والوجدان الصحيح كذا في الحاشية قال الشيخ فمن الفاعل ما يتفق وقتا ان لا يكون
فاعلا ولا مفعولا له مفعولا بل يكون مفعولا مسعودا ثم يعرض للفاعل بالاسباب التي يصير بها فاعلا بالفعل فيصير فاعلا فيكون عند
وجود الشيء بعد ان لم يكن ولا انه كان بعد ما لم يكن هو انما يكون من الفاعل وجوده واذا كان من فاعله الا وجوده ولزم ان يكون وجوده
بعد ما لم يكن والذي له بالذات من الفاعل الوجود والوجود الذي له انما هو لان الشيء الا خر على جهة يجب عنها ان يكون له وجود
عن وجوده الذي له بالذات واما انه لم يكن موجودا فليس عن علة فان كونه غير موجود قد ينسب الى علة ما وهو عدم علة فاما
كون وجوده بعد العدم فامر لازم لذاته فانه لا يمكن ان يكون وجوده بعد عدم والا يمكن فلا علة له نعم وجوده يمكن ان يكون
لوجوده علة وعدمه قد يكون وقد لا يكون فيجوز ان يكون لعلة واما كون وجوده بعد ما لم يكن فلا علة له فانقال قائل كذلك وجوده
بعد عدم يجوز ان يكون ويجوز ان لا يكون فنقول ان عنيت وجوده من حيث هو وجود فلا مدخل للعدم فيه فان نفس وجوده
يكون غير ضروري وليس هو غير ضروري من حيث انه بعد العدم ولكن وجوده هو الذي انفق الان واما حيث ليوجد وجوده
وهو بعد العدم وانفق بعده فذلك لسبب ان يكون وجوده بعد العدم وان كان لسبب لوجوده الذي كان يعدم من حيث وجوده
نفس ان وجوده جائز ان يكون وان لا يكون بعد العدم الحاصل وان لا يكون اللهم الا ان لا يكون له وجود اصلا ولا عدما
لوجوده وانتهى انت لا ينسب عليك ان هذا الكلام المطنب بالاطناب المخل يرجع الى ان مرجع الحدوث الى الوجود والعدم
وليس بحيث يكون وجوده بعد العدم من حيث
يكون وجوده بعد العدم
انه يكون وجوده بعد العدم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)